

الاسلوب المناقض لاتفاقنا الدولية ، سواء مع صندوق النقد الدولي او مع السوق الأوروبية المشتركة ... لذلك رأينا انه يجب تخفيض قيمة الليرة بين الحين والآخر ، الأمر الذي يعمل حتى نفس اتجاه الاسلوبين السابقين « (هارتس ، ٧٥/٦/١٨) .

تقرير بنك إسرائيل السنوي والمطالبة بالغاء ربط الليرة بالدولار

سبق تخفيض قيمة الليرة اقتراح تقدم به محافظ بنك إسرائيل موشي زئبار ، حول الغاء ربط الليرة بالدولار وربطها ، بدلا من ذلك ، بمجموعة من العملات . « واسباس هذا الاقتراح هو ان قيمة الدولار يمكن ان ترتفع في المدى القريب بالنسبة لقيمة العملات الأوروبية بعد ان هبطت باستمرار خلال السنتين الأخيرتين . ان هذه الخطوة لا تغير بحد ذاتها من قيمة الليرة بالنسبة لمجموعة العملات المختارة ، وانما تسمح باعتبار الدولار كاحدى العملات المهمة الأخرى ، وذلك من اجل منع اهتزازات غير مخطط لها وغير مرغوب فيها في قيمة الليرة بالنسبة للعملات الأوروبية » (هارتس ، ٧٥/٦/١) . وحسب هذا الاقتراح سيكون ربط الليرة بمجموعة العملات ذا انعكاس ايجابي على تجارة إسرائيل الخارجية « في حال ارتفاع قيمة الدولار فقط . وهذا الافتراض قائم اليوم في عالم الاعمال وبين المهتمين بالتجارة الدولية ، خاصة بعد انتهاء حرب فيتنام التي استثمرت الولايات المتحدة فيها مليارات الدولارات » (المصدر نفسه) .

وثمة فرق بين اقتراح زئبار هذا وبين تحرير الليرة على شرار ما هو متبع بالنسبة للعملات الأساسية في العالم التي « تتمتع قيمتها حسب العرض والطلب في السوق » ، اذ ان إسرائيل لا تستطيع اتباع هذا الاسلوب بسبب عدم وجود سوق مالي حر للعملة الأجنبية فيها (دوف غنوفسكي - يديعوت احرونوت ، ٧٥/٦/١) . اما الذلفع لتتقديم اقتراح زئبار هذا فهو تجنب احتمال تعويم الليرة ، الأمر غير المرغوب فيه في إسرائيل « فالليرة الإسرائيلية موجودة في وضع غريب الان . انها محررة بالنسبة لجميع العملات في العالم ، باستثناء الدولار الأمريكي ... ولكن بما ان الدولار نفسه محرر بالنسبة لجميع العملات

ولكن سيكون لها ، مع مرور الوقت، تأثيرا واضحا على الاقتصاد الإسرائيلي ، رغم ان التخفيض في المرحلة الأولى لم يتعد ٢ ٪ ، « اذ سيصل مجموع معدلات التخفيض هذه ، خلال بضعة أشهر ، الى ١٢ - ١٦ ٪ ، الأمر الذي يلزم ملاعبة الاسعار - اي حدوث غلاء » (المصدر نفسه) .

ويبدو ان الطريقة القديمة في تخفيض قيمة العملة المتبلة في اجراء تخفيضات كبيرة خلال فترات بعيدة (انظر « قضايا إسرائيلية » ، عدد (٤) ، ١٩٧٤/١٢/١٤ ، ص ١٢٤ - ١٣٠) لا تلائم الوضع الحالي للاقتصاد الإسرائيلي ، اذ انها تؤدي ، بالاضافة الى المضاربات السريعة بالعملة الصعبة ، الى ارتفاع كبير في الاسعار ومطالب لرفع الاجور ومشاكل اجتماعية . لذلك فان الانتقال الى الاسلوب الجديد في التخفيض سيفشل اذا جر وراءه ارتفاعات جديدة في الاسعار (المصدر نفسه).

كذلك فان تعاقب استخدام هذه الطريقة سيكون متعلقا بصورة كبيرة بتطور سرعة التضخم المالي في إسرائيل ، بالمقارنة مع ما يحدث في الخارج : « فاذا بقيت سرعة التضخم المالي عندنا في المستقبل اعلى عما هي عليه في الخارج ، ستكون هناك حاجة الى عمليات تخفيض اضافية في قيمة العملة . وهذا من شأنه ان يطعن المصدرين الاسرائيليين ويدفعهم للعمل بثقة اكبر . اما تجار العملة الصعبة فيسردكون ان هذه الطريقة لن تدر عليهم سوى الربح القليل . لذلك يمكن القول ان مبادئ السياسة الاقتصادية للمستقبل قد كشفت ، ومن هذه الناحية بدأنا فترة جديدة » (ابراهام طال - هارتس ، ٧٥/٦/١٨) .

الهدف : تشجيع الصادرات

يظهر ان الهدف الاساسي من وراء تخفيض قيمة الليرة هو تشجيع الصادرات الإسرائيلية ، خاصة بعد الانفاق الذي وقعته إسرائيل منسح السوق الأوروبية المشتركة ، وهذا ما اشار اليه محافظ بنك إسرائيل موشي زئبار ، عندما أعلن « ان الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة دائمة الى تشجيع الصادرات ... وقد تبنا بذلك حتى الان بواسطة منح حوافز للتصدير من جهة واحدة ، وهو اسلوب محظور علينا الان الاستمرار فيه ، وبواسطة فرض ضرائب على الاستيراد من جهة اخرى ، وهو